الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء**

10 **صفر** 1436 –2 **ديسمبر** 2014

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 7 |

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# أكدت أنها سترفع قدرات وكفاءات الأعضاء

# "حقوق الإنسان" لـ "الحسبة": تفعيلكم لوحدة الحقوق سيقلل الشكاوى ضدكم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/02/article_911209.html

عبد السلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن تفعيل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لوحدة حقوق الإنسان لديها، خطوة ستسهم في التقليل من الشكاوى والتظلمات التي تصلهم ضد بعض العاملين في الجهاز، وسترفع قدرات وكفاءات الأعضاء الحقوقية.

يأتي ذلك في الوقت الذي وجه رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بتفعيل وحدة لحقوق الإنسان في الجهاز، للاستماع إلى الشكاوى والاقتراحات وحفظ كرامة المقبوض عليهم.

وأكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن وجود مثل هذه الوحدات في الأجهزة الحكومية خاصة الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين، سيسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويساعد على نشر الثقافة الحقوقية في الجهاز، ويحد من التظلمات والشكاوى التي ترد لجمعية حقوق الإنسان من بعض التصرفات التي تصدر من بعض منسوبي هذه الأجهزة.

وأشار القحطاني إلى أن خطوة هيئة الأمر بالمعروف ستسهم في رفع قدرات وكفاءات العاملين في الجهاز، بحيث تؤخذ في الحسبان المعايير الحقوقية قبل إصدار القرارات أو اتخاذ إجراء معين، وأنها خطوة مرحب بها.

وأضاف: "نسعى ونحث الجهات الحكومية من أجل إيجاد هذه الوحدات، لتؤدي رسالة محددة بتثقيف المنسوبين، من خلال إقامة الدورات والورش والبرامج التدريبية، التي تساعد منسوبي الجهاز على الفهم الأكثر لمبادئ حقوق الإنسان التي حرصت شريعتنا الإسلامية قبل الاتفاقيات الدولية على الحث عليها، وتمكين الجميع منها". وكان الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد وجه بتفعيل وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة العامة، وتشكيلها من الموظفين المؤهلين، وذلك تحقيقاً لرؤى القيادة في العناية بالمواطنين والاهتمام بهم، واستماع ملاحظاتهم وشكاواهم، وتوخي العدل في التعامل معهم والنظر في دعوى من يدعي المظلمة. وتهتم الوحدة بحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة ما يتعلق بالمقبوض عليهم والمتهمين من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة شرعاً ونظاماً، وكذلك منسوبي الهيئة، إضافة إلى تمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراسة الخطابات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي تصدر من الجهات المختصة، والتي تمس أعمال الرئاسة العامة. وسيكون من مهام الوحدة التي أوجدتها "الحسبة" الاستفادة منها لتطوير عمل الهيئة، وإعداد الردود المناسبة حيال الاستفسارات والملاحظات التي ترد بهذا الخصوص، وإيجاد مذكرات تفاهم، والتنسيق مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المتهمين والمقبوض عليهم التي كفلتها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية من خلال المشاركة في الندوات والدورات التي تقيمها الهيئة وفروعها.

# إنجاز 90٪ من أعمال الترميم بدار الأيتام.. والافتتاح قريبا

## إعادة تحديث المبنى وفق أحدث المواصفات العالمية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

ماجد الصقيري - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي

عد مرور نحو 10 أشهر على بدء أعمال الترميم في مبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة انتهى فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة من نحو 90% من أعمال الترميم لمبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة، وهو المشروع الذي ينفذه فرع الوزارة في المنطقة بعد تقرير مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي أقر حينها بسوء نظافة المبنى وعدد كبير من المرافق الملحقة بالمبنى مثل دورات المياه والساحات الخارجية، بالإضافة إلى تهالك أرضيات المبنى من الداخل،

وجاء إنجاز هذه النسبة الكبيرة بمواصفات عالية بعد تسليم المبنى لإحدى شركات المقاولات لتنفيذ المشروع؛ لتلافي الكثير من الملاحظات التي رصدها مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة.

وأكد المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة ومدير إدارة الرعاية الاجتماعية عبدالعزيز بن محمد الشنقيطي لـ«المدينة» أن مشروع دار التربية الاجتماعية والذي يحتضن أيتام المدينة قارب على الانتهاء.

وأضاف إن مشروع إعادة ترميم وتجهيز الأثاث والمعدات بدار التربية الاجتماعية للبنين في المدينة المنورة وبلغت تكلفته نحو 4 ملايين ريال، وذكر أن اللجنة المباشرة والمكلفة من وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ورئاسة مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة الدكتور نايف بن محمد الحربي أفادت بانتهاء نحو 90% من أعمال المشروع، بالإضافة إلى إنهاء التجهيزات اللازمة لإعادة افتتاح المبنى.

وأشار إلى أن المبنى شهد عددا كبيرا من التغييرات والتحسينات التي تساهم في إيجاد بيئة مناسبة تتوفر فيها جميع التجهيزات والإمكانيات اللازمة وفق مواصفات عالية الجودة.

وعن موعد افتتاح المبنى الجديد لدار التربية الاجتماعية ذكر الشنقيطي أن الافتتاح سوف يكون في القريب العاجل، وذلك بعد الانتهاء من المرحلة الأخيرة من المشروع وهو تأثيث المبنى بالأثاث اللازم، وأضاف إن مرحلة التأثيث دخلت حيز التنفيذ ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأخيرة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكان فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة قد نقل طلاب دار التربية الاجتماعية «الأيتام» إلى مبنى بديل بعد توجيه وزير الشؤون الاجتماعية حينها بالبدء على الفور بترميم المبنى، وذلك بعد رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة لسوء المبنى والأثاث الداخلي، حيث تم نقل «الأيتام» إلى مبنى مكون من «فلتين متجاورتين» شرق المدينة المنورة مع كامل المرافق بمساحة تقدر بنحو 1300 متر ملحق به عدد من المرافق، بالإضافة إلى صالة للطعام وبوفيه على مدى 24 ساعة حيث تم إسكان نحو 20 يتيما في كل فيلا.

يذكر أن مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة كشف في تقرير سابق عن استياء أطفال الدار من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، ومن قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، بالإضافة إلى سوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، حيث خاطبت على الفور وزارة الشؤون الاجتماعية (الجهة المختصة) بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل حينها إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

# تحقيق: ÷البدون× قضيّة الأدراج عالقة في ÷المركزية واللامركزية×

المصدر: جريدة عرعر الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.ararnews.net/?p=2614421

عبدالمجيد البريدان ، عبدالمجيد الطلقي ، تصوير - عبدالعزيز فاران - إخبارية عرعر:
ملفاتهم عالقة ومعاملاتهم عالقة وحياتهم "بدون" طعم ، لا وظائف ولا إعانات و"بدون" تعليم ، وأطفالهم "دون" تطعيم.
"البدون" القضية العالقة في الأدراج ، الناشبة في الحلوق ، والقشة التي قصمت ظهورهم ، ووصمت حياتهم ، حيث لاصبح لها قريب ، وككرة الثلج مُتداولة بين اللجنة المركزية والمُدن المركزية والمحافظات المركزية ، والأحوال ألا مركزية.
حياتهم زهادة ، وقلة وفادة ، ولا ترحيب ولا رفادة ، ولا سكن إلا بإفادة.
يقول الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان في تصريح -سابق- أن هناك توجها بإصدار بطاقات مُمغنطة لأبناء القبائل النازحة -بحسب ما اطلعت عليه الجمعية ووردها من وزارة الداخلية- على أن تكون تلك البطاقات مرحلة أولية لحل مشكلة البدون في السعودية، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري.
ويُضيف؛ كان الملك فهد -رحمه الله- قد أصدر مرسوما ملكيا عام 1421، يقضي بأن كل من يثبت انتماؤه إلى هذه القبائل الأربع، يحق له "استرداد" الجنسية السعودية، إضافة إلى أن الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله- قال عن أبناء القبائل الأربع "عنزة، وشمر، وبني خالد، والأساعدة من عتيبة" "هم أبناء الوطن ذهبوا وعادوا"وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان: إن تطبيق الأوامر السامية التي صدرت بخصوص هذه الحالات بمفهومها الواسع، من شأنه حل كثير من القضايا المتعلقة بملف "البدون"، لافتاً إلى أن الحل النهائي لمشكلة الأبناء من شأنه تقليص العدد، حيث تتزايد الأعداد في ظل تجمد قرار البت بأمرهم.
ويروي بهذا الشأن لـ"إخبارية عرعر" العم بادي الاسعدي معاناته ، حيث أنه من فئة "البدون" فقد ولد في هجرة طلعة التمياط بمنطقة الحدود الشمالية ،ولم يحصل على الجنسية السعودية بسبب جهله بنظام التجنيس في السابق ، حيث كان بدوياً رحالاً كل همه هو مورد الماء، ولم يكن يعي بأن الحياة سوف تصعب عليه في المستقبل ، رغم أن معظم أقاربة حصلو على الجنسية السعودية قبل 12 سنة.
العم بادي الآن في (السابعة والخمسين) من العمر، وأيضاً دون هوية ، ويسكن في غرفتين من الصفيح ، ويحلم بالحصول على منزل يقيه هو عائلته برد الشتاء وحرارة الصيف ، ولكن الانظمة لا تسمح له بامتلاك منزل بسبب أنه من الفئة المعنية.
"عايش العنزي" هو الآخر "بدون" بعد أن كان سعودياً ، حيث يروي لنا؛ حصلت على الهويه الوطنيه قبل ٣٥ سنه وسحبت مني عند مراجعتي لتعديل بسيط فيها قبل 11 سنه وأصبحت من فئة "البدون" ، ويذكر أنه وخوته الذين عددهم ٣٧ قائلا؛ تم منحي مشهد من اللجنة المركزية ومضى على انتهائه ٦ سنوات ولا استطيع مراجعتهم وتجديده، و جميعنا ٣٧ مواليد مدينة عرعر ، من حقنا التوظيف والسكن والعلاج واكمال الدراسه ،ومن حقنا ايضا الحصول على المعونات من الجمعيات الخيرية.
وذكر عايش أن أخوته الـ ٣٧ بعضهم لم يتزوج ويكمل نصف دينه لصعوبة الاجراءات بهذا الأمر.
"أبو إبراهيم": هو الآخر من فئة "لبدون" حيث يقول؛ من عام ١٤٠٥هـ ليس لديه هويه و'نما توجد بطاقه من معرف قبيلتي منتهيه الصلاحيه ولا أستطيع الخروج خارج المملكه لتجديدها من معرف قبيلتي المستقر في دولة البحرين ، مضيفاً معاناته من النقاط الأمنيه وعدم إستقبال المستشفيات له وأبنائه ، مُشيراً أنه اثناء سفره داخل المملكه لاتستقبله

الفنادق والشقق المفروشة لعدم وجود هويه معه ،واوضح ان ابنائه يتعرضون للاحراج في الدراسة امام زملائهم عند سؤالهم عن كرت العائله، مؤكداً أن معاملته باللجنه المركزيه منذ ١٠ سنوات.

وقد ألتقينا "سعد العنزي" من عائلة سعودية ولكن مع وقف الهوية الوطنية، حيث يروي قصته؛ بأنه هو وعائلته لا يحملون الجنسية السعودية بينما أحد أخوته وأعمامة يحملون الجنسية السعودية، حصلو عليها في 1424هـ بينما هو وعائلته لم يتحصلو على الجنسية بسبب تقسيم اللجنة المركزية لحفائظ النفوس الى 7 لجان ، حيث كانت معاملة أخية وأعمامة في اللجنة الخامسة وقد قامت اللجنة بالبت فيها و تم منحهم الجنسية، بينما معاملته هو وعائلته باللجنة الثانية،والتي لم تبت بها فاصبحت معاملته متعثرة.

وأضاف؛ بانه حينما قام بالعديد من المراجعات والبحث عنها وجدها منجزة لم يتبقى عليها سواء التوصية، وبعد ذلك يتم منحه الجنسية ،وحتى الان مضى 12 سنة ولم تتحرك معاملتهم، وأشار بأنه لدية صك وفاة جده لأبيه قبل 40 سنة صادرة من المحكمة الشرعية بمحافظة حرض بالمنطقة الشرقية، ممايدل على أنه سعودي الأصل والمنشأ، ويشهد على ذلك شيخ قبيلته.

وعند سوالنا له عن العقبات التي تواجههم أجاب؛ تواجهنا الكثير والكثير من العقبات ففي التعليم نحن محرمون لا يسمح لنا بمواصلة الدراسة بعد الثانوية ، حيث تعد الثانوية العامة آخر الموهلات و الجامعات ترفض قبولنا وتصنفنا باننا أجانب فليس لنا نصيب من التعليم العالي.

وكذلك نحن محرمون من حقوق الملكية وسياراتنا ليس لنا حق بإمتلاكها مما يجعلنا نضعها باسماء أقاربنا، و في القطاع الخاص ايضاً محرمون فلا يحق لنا الالتحاق بسبب اننا لسنا سعوديين ، وأضاف معاناتنا كبيرة،و نواجه صعوبة بالغة في توثيق عقود الزواج – هذا انا بلغت 36 عام من عمري ولم اتزوج بسبب صعوبة الانظمة في ذلك الامر – وأشار الى ان بطاقة الإقامة التي يحملها منتهية الصلاحية منذ سنتين فلم يستطيع تجديدها بسبب ايقاف التجديد من قبل وزارة الداخلية لجميع فئة البدون ، ونعاني الكثير خصوصاً في نقاط التفتيش الامنية حيث نتعرض لكثير من الصعوبات فبعض رجال الأمن حينما يستوقفه ويقدم له بطاقة الإقامة يظنه من العمالة المخالفة والبعض منهم يستغرب من بطاقة الاقامة التي يحملها.

وذكر؛ الان مصيرنا معلق ننتظر التجنيس أو الموت إيهما ياتي اولاً ، لم نستطع توفير الحياة الكريمة لنا ولعائلتنا ، فقد اطلقت تغريدة عبر التواصل الاجتماعي لاقت الكثير من الرتويت هي "البدون للتقبيل لاي دولة وببلاش فقط" ويختم قائلا "كان الحصول على الجنسية امراً غير معقد لكن المشكلة تكمن فى أن معظم البدون هم بدو رحل أميون يجهلون أنظمة الدولة ولم يسجلوا أسماءهم".

أبيات وجهها أحد فئة "البدون" للأمير محمد بن نايف وزير الداخلية لاقت إعجاباً كبيراً:

ياسيدي ياسيدي خمسة أبيات
أشرح بها أسباب الأسى والمرارة
بطاقتي سوداء وخمسة سنوات
كل ما أنتهت غارة تجينا بغارة
وحنا بظل أهل الوفاء والمروات
آل السعود وكاسبين الصدارة
اللي كما هاك الجبال المنيفات
وياسعد من زفوا عليه البشارة
حنا بوجهك يازعيم المهمات
يا أمير يا تاج الفخر والأمارة

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# أعضاء "شورى": "التخطيط" تعتبر ارتفاع الفقر40 في المئة إنجازاً!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
اتهم أعضاء مجلس الشورى السعودي وزارة الاقتصاد والتخطيط بتقديم معلومات مضللة أوردتها عن مستوى الفقر والتنمية الاجتماعية، بعد أن اعتبرت ارتفاع نسبة الفقر إلى 40 في المئة خلال عامين إنجازاً في تقريرها، كما أظهرت تفاوتاً كبيراً بين مؤشرين مهمين لرفاهية المواطن لم يتحقق منهما إلا أقل من نصف نسب المعدلات المستهدفة.
وشكك الأعضاء خلال جلسة الشورى أمس (الإثنين)، في دقة مسوحات الوزارة الميدانية ومدى نجاعة خططها التنموية، إذ يوضح التقرير أن البرامج المنفذة من الخطة التنموية التاسعة لم تعالج ارتفاع البطالة، وكشفت عن خلل في كيفية الإنفاق التنموي.
وأشرك الأعضاء المسؤولية في فشل وزارة التخطيط لتنفيذ برامجها المتعلقة بتعاظم شريحة نسبة المواطنين المقتربين من خط الفقر، مع وزارات (الشؤون الاجتماعية، والعمل، والتعليم العالي).
وبدأت العضو الدكتورة حمدة العنزي أولاً بالتشكيك في إحصاءات الوزارة المتعلقة بالحالات الاجتماعية عن (نسب الفقر والإعاقة)، ومدى تناقضه مع ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية.
وقالت: «ما اعتبرته الوزارة نجاحاً لخطتها التنموية في ارتفاع نسبة المستفيدين من إعانة (شديدي الإعاقة) خلال سنتين إلى 196 في المئة، ومساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي بنسبة 135 في المئة، يبيّن أن الوزارة لا تعرف حقيقة الحالات الاجتماعية على أرض الواقع».
وعزت العنزي مدى الغرابة في إحصاءات الوزارة إلى أن أعداد المعوقين زادت إلى الضعف، مضيفة: «هل كانت هذه الأعداد غائبة عنها في مسوحاتها السابقة أو أنها زادت خلال عامين فقط!».
وفي السياق ذاته، قال العضو عبدالرحمن الراشد إن ما ذكرته الوزارة من النمو الاقتصادي، لا ينعكس بمفهومه الشامل على زيادة دخل المواطنين، وأن ما قدمته الوزارة من إحصاءات يبين خللاً في كيفية الإنفاق التنموي على مناطق المملكة، خصوصاً أن نسبة كبيرة من المستفيدين خارج المدن الرئيسة الثلاث.
وطرح العضو عطاء السبيتي تساؤلات عن مدى الاستفادة مما قدمته الوزارة من خطط تنموية أثبتت عدم قدرتها على الحد من البطالة أو مكافحة الفقر، متعجباً من أن تكون نسبة الإنجاز في ملف الإسكان 19 في المئة على رغم امتلاكها 152 مليون متر مربع في مختلف مناطق المملكة، مضيفاً: «هذه المعضلة عصية على التفسير المنطقي!».
واتفق الأعضاء المداخلون على أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تجاهلت معايير دولية في تقريرها عن العامين الأولين من الخطة التنموية التاسعة، خصوصاً في ما يتعلق بالمعلومات المقدمة عن الصحة والاقتصاد.
وقال الدكتور عدنان البار: «إن التقرير لو قدم لمنظمة عالمية في التخصص لرفض، لأنه أدنى من المعايير المطلوبة»، فيما استغرب الدكتور أحمد الغامدي ألا تدرج الوزارة استثمارات مليوني منشأة صغيرة ضمن الناتج المحلي والإجمالي للمملكة.

مداخلات أعضاء «الشورى» .. لا تخلو من التهكم

< عطاء السبيتي: «وزارة التخطيط لم تتحدث عن الثقافة في تقريرها إلا بأربعة أسطر، ذكرت فيها تحديد 4 أسابيع ثقافية ومشاركة 12 فرقة شعبية». واعتبره مؤشر خطر على تدني الاهتمام بالثقافة في الخطط التنموية.
- شبه العضو صالح العفالق وزارة العمل باللاعب المهاري في مواجهة البطالة، إذ يمكنها الفوز في مباراة ولكن لا يمكنها تحقيق الدوري إلا باللعب الجماعي.
- اتهم العضو عطاء السبيتي وزارة التعليم العالي، بزيادة نسبة البطالة عاماً بعد عام، لأن 70 في المئة من المقبولين في الجامعات يدرسون تخصصات دراسات إنسانية.

- عضو الشورى عبدالله الحربي: «لا زلنا نعاني في الوصول إلى المعلومات كجهة رقابية».
- الدكتور راشد لكثيري يتساءل: «تقرير (التخطيط) لا يقدم إلا الجانب الإيجابي للوزارات ولا يذكر المشكلات، لماذا؟».
- الدكتور محمد آل ناجي: «تنمية الموارد البشرية صرف عليها 30 بليون ريال ولم يرد لها خبر في تقرير الاقتصاد والتخطيط».
- المهندس محمد النقادي: «تألمت وأنا أقرأ تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، عندما كتب بفرضية أنه لن يقرأ».
- الدكتور سامي زيدان يكرر مداخلة موجهة لوزارة الاتصالات «التكرار يعلم الشطار».

الخنيزي يكشف الغش في باقات «الاتصالات».. وإقرار إنشاء وزارة لـ«البيئة»

< فتح عضو مجلس الشورى الدكتور محمد الخنيزي النار على شركات الاتصالات، متهمها بالتدليس والغش في عروضها المقدمة عن باقات الاتصالات وسرعات «الإنترنت»، فيما أقر المجلس توصية العضو محمد رضا نصر الله لإنشاء وزارة للبيئة. وطالب الخنيزي وزارة «الاتصالات أمس بالتحقيق في الباقات المقدمة من شركات الاتصالات، ضارباً أمثلة لكيفية تلاعب الشركات وتقديم معلومات مضللة للمستفيدين.

وأكد الخنيزي أن «سرعات الإنترنت غير حقيقية وبعضها ضعيف حتى في وسط الرياض، ناهيك عن بقية مناطق المملكة»، مضيفاً: «لا يوجد رقابة على تلك الشركات، وشكاوى المواطن لا مجيب لها».

ومن جهة ثانية، اعتبر المجلس إنشاء وزارة للبيئة السبيل لتحقيق أهداف «الاستراتيجية الوطنية للبيئة»، وتقليل جوانب الازدواجية وزيادة الفعالية في خدمات الصحة البيئية، وطالب باعتماد مشروع التوعية البيئية، ودعم مشروع التفتيش البيئي بالكوادر اللازمة والمختبرات لتغطية المناطق كافة.

# مقطع "يوتيوب" يظهر الجيش العراقي يقبض على حدث "سعودي"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

دومة الجندل - صالح الحجاج

تداول عدد كبير من مستخدمي المواقع الاجتماعية مقطع حدث قبض عليه الجيش العراقي، وانتشر المقطع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير.

وأظهر المقطع شاباً سعودياً داخل مركبة عسكرية مكبل اليدين، يتم استجوابه من أفراد الجيش العراقي، إذ أوضح الشاب أثناء حديثه مع أفراد الجيش العراقي أنه ظل تائهاً طول الليل، قبل أن يعثروا عليه.

وقال إنه قدم للانضمام إلى تنظم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش) عن طريق سورية، ثم من تركيا إلى العراق، ولفت الشاب إلى أنه انضم عن طريق الإنترنت، وهو من مواليد ٩٦.

وذكر أن التنظيم أمره بالذهاب إلى العراق للجهاد هناك، إذ عثر عليه ضائعاً وتائهاً في وضع صعب وخوف شديد، ونصح الشاب بأنه على غلط، وطالب بعدم الانسياق وراء المغرر بهم.

من جهتها، بينت السفارة السعودية في الأردن أنها لم تتلق أية معلومات أو اتصالات من ذوي الشاب حتى الآن.

# 3 قضايا "تحجير زواج" في المحاكم .. خلال 40 يوماً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

كشفت مصادر قضائية لـ «الحياة»، ارتفاع قضايا «تحجير زواج»، وشهدت محاكم المملكة ثلاث قضايا مماثلة خلال 40 يوماً. ويمنح «تحجير الزواج» الحق لأحد الأقارب بحجز إحدى النساء من العائلة التي ينتمي إليها للزواج منها، ثم يجبر الولي الفتاة التي وقع الاختيار عليها على هذا الرجل، وتمنع الزواج من غيره

وأثبتت محاكم المملكة تلقيها تسع حالات خلال العامين الماضيين. وأكدت المصادر أن هذه القضايا تُرفع من جانب السيدات ضد أوليائهم قبل إبرام عقد الزواج، وذلك بهدف «إسقاط ولاية الولي الممارس للحجر، وفكّ الحجز الجبري للزواج بأحكام الشرع وقوة النظام».

وأوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن «ما يمارس مع المرأة من «تحجير زواج»، يتنافى مع الإسلام والنظام والاتفاقات الدولية. ويدخل ضمن قضايا الاتجار بالبشر المُعاقب عليها نظاماً، لما فيه من سلب الحرية وانتهاك للحقوق ومسح لهوية السيدة واختيارها».

وقال الفاخري في تصريح إلى «الحياة»: «إن قضايا «تحجير الزواج»، تنتج من رفض المرأة عادات اجتماعية منافية للشرع الإسلامي، التي تكون هي ضحيتها نتيجة الجهل في المجتمع. كما تنتج قبل إبرام عقد الزواج، إذ تتجه السيدة إلى المحكمة، وتفيد بقيام وليها بفرض قرار حجزها لأحد الأقارب، بعد قيام الرجل الذي حجزت له باختيارها وطلبه حجزها له من دون الرجوع للسيدة، أو سؤالها عن رغبتها وإرادتها في الزواج». وأردف أنه «عند ثبوت هذا الأمر، بعد اتجاه المرأة إلى المحكمة تنظر القضية، ويحاول القاضي تقديم النصح للولي، فإن تبيّن رفضه، أسقط القاضي ولايته وأعطى الولاية لشخص آخر».

يذكر أن مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية أصدر في 1426هـ، فتوى بعدم جواز التحجير، وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه، ومنعها من الزواج بمن رضيت هي وولي أمرها الزواج به، ممن تتوافر فيه الشروط المعتبرة شرعاً. وعدّ كبار العلماء من يصرّ على تحجير الأنثى ويريد أن يقهرها ويتزوجها أو يزوجها بغير رضاها فإنه «عاصٍ لله ورسوله، ولم ينتهِ عن هذه العادة الجاهلية التي أبطلها الإسلام». وأوجب كبار العلماء معاقبته بالسجن وعدم الإفراج عنه إلا بعد تخليه عن مطلبه المخالف لأحكام الشرع المطهر، والتزامه بعدم الاعتداء على المرأة أو ولي أمرها أو من يتزوجها، وبعد كفالته من شيخ قبيلته أو أحد ذوي النفوذ فيها بالالتزام وعدم الاعتداء.

ملتقى تثقيفي عن العنف الأسري

شاركت وحدة الحماية الاجتماعية بالدمام أخيراً، في الملتقى التثقيفي للعنف الأسري، الذي أقيم بمحافظة الخبر، بعنوان: «لا مبرر للعنف». واستعرضت الاختصاصية الاجتماعية مشاعل العويد، دور وحدة الحماية، والطرق المتاحة لتلقي البلاغات، وكيفية التعامل معها فور تلقيها، والجهات المساندة لوحدة الحماية الاجتماعية في القيام بدورها، والفئات التي تشملها الرعاية.

وقدّمت الاختصاصية الاجتماعية هداية العتيبي، عرضاً آخر حول دور وحدة الحماية الاجتماعية. كما تضمنت مشاركة وحدة الحماية الاجتماعية ركناً تعريفياً للوحدة، يقدّم نشرات تثقيفية حول قضية العنف الأسري، للتعريف بالجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق الأمان الأسري، وإيواء حالات العنف.

# مجلس الوزراء يشدد على ما ورد في قرار "الجامعة العربية" لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
شدد مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها بعد ظهر اليوم (الإثنين) في قصر اليمامة بمدينة الرياض، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على ما ورد في القرار الصادر في ختام الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين.
وأوضح وزير الحج، وزير الثقافة والإعلام المكلف، الدكتور بندر حجار، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، والجهود العربية لبحث سبل دعم القضية الفلسطينية.
وشدد المجلس في هذا السياق على ما ورد في القرار الصادر في ختام الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث سبل دعم القضية الفلسطينية وما تضمنه من موافقة على خطة للتحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، وطرح الخطة لمشروع القرار العربي بإنهاء الاحتلال في شكل رسمي أمام مجلس الأمن الدولي.
وهنأ مجلس الوزراء مملكة البحرين بنجاح الانتخابات النيابية والمجالس البلدية، مؤكداً أن هذا النجاح يجسد مدى التلاحم الكبير بين قيادة البحرين وشعبها في إطار المشروع الإصلاحي الرائد لملك البحرين، حمد بن عيسى.
واطلع المجلس على نتائج أعمال الدورة 133 للمجلس الوزاري التحضيري للدورة 35 للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما تطرقت إليه من موضوعات تخص العمل الخليجي المشترك في المجالات كافة.
ونوه المجلس بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك الرابع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اختتم في قطر بمشاركة وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمغرب، وما عبر عنه البيان في شأن تطوير العلاقات والحرص على ما يخدم المصالح المشتركة، ومواقف دول المجلس الثابتة من القضايا الإقليمية والدولية.
واطلع المجلس على قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك (خلال اجتماعها الأخير الذي عقد في العاصمة النمسوية فيينا يوم الخميس 5 صفر 1436هـ الموافق 27 نوفمبر 2014م، وأبدى ارتياحه من هذا القرار الذي يعكس تماسك المنظمة ووحدتها، وبعد نظرها، وهو ما توليه المملكة أهمية خاصة.
وأشار المجلس إلى اهتمام المملكة باستقرار السوق البترولية الدولية، وإلى أن تعاون المنتجين من داخل المنظمة وخارجها يعتبر مسؤولية مشتركة لتحقيق هذا الاستقرار، وأكد المجلس أن سياسة المملكة البترولية تنطلق من أسس اقتصادية، وبما يحقق مصالح المملكة الاقتصادية على المديين القصير والطويل، ومصالح المنتجين والمستهلكين، مشدداً على أن المملكة تنبه إلى مضار المضاربين في السوق وتدعو إلى التعاون لمواجهة هذه الظاهرة.
وبيّن حجار أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، وتطرق إلى عدد من النشاطات العلمية والثقافية، مثمناً ما عبر عنه المشاركون في ندوة "طباعة القرآن الكريم ونشره بين الواقع والمأمول" من تقدير لجهود خادم الحرمين الشريفين وولي عهده وولي ولي العهد، لما يولونه من عناية واهتمام ورعاية لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ودعمهم المتواصل لخدمة القرآن الكريم وعلومه وطباعته ونشره وترجمة معانيه.

كما أعرب المجلس عن تقديره لجهود الجهات الأمنية في مكافحة المخدرات ومتابعة عصابات المخدرات والتنسيق والتكامل بين مصلحة الجمارك والجهات الأمنية المختصة، في متابعة ورصد ومنع محاولات تهريب المخدرات إلى المملكة والقبض على المتورطين في تهريبها، ومستقبليها، ونوه بحرص رجال الأمن على تنفيذ مهامهم لحماية أبناء الوطن من آفة المخدرات.

وأفاد الدكتور بندر حجار أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة وتاريخ 9 - 2 - 1436هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:

أولاً: بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى الرقم (34/7) بتاريخ 25 - 2 - 1434هـ، وافق مجلس الوزراء على تسعيرة جديدة لبيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي لغير الاستهلاك السكني وتطبيقها على القطاعات الحكومية والصناعية والتجارية فقط من دون القطاع السكني، على أن يبدأ العمل بها بعد عام.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب القيرغيزي والجانب الكوت ديفواري حيال مشروعي مذكرتي تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة وكل من وزارة الخارجية في جمهورية قيرغيزستان، ووزارة الخارجية في كوت ديفوار، والتوقيع عليهما ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وافق مجلس الوزراء على تفويضه - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من: حكومة جمهورية بوركينافاسو، حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية وحكومة جمهورية أذربيجان، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب القيرغيزي حيال مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي بالمملكة ووزارة العلوم والتعليم في جمهورية قيرغيزستان، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل في شأن وضع الضوابط اللازمة لتطبيق قرار مجلس الوزراء الرقم 129 وتاريخ 24 - 4 - 1430هـ، على عقود المقاولات، وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات من بينها ما يأتي:

-تقوم وزارة العمل بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثّر - من عمال وفنيين ومشرفين - من المقاول المتعثّر إلى المقاول (الجديد) الذي رُسّيَ عليه العقد في حال حاجته إلى خدمات أيّ منهم وفقاً لعدد من الترتيبات من بينها تحمُّل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة.

-تستمر عقود السعوديين الذين يعملون مع المقاول المتعثّر الراغبين في الاستمرار في العمل مع المقاول (الجديد(، وذلك بموافقة المقاول المتعثر، على ألا تقل الأجور والمزايا عن تلك التي كانوا يتقاضونها من المقاول المتعثر، ما لم يتفقوا مع المقاول الجديد على غير ذلك.

سابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون الاجتماعية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى الرقم ( 76/97) وتاريخ 15 - 2 - 1433هـ والرقم (12/19) وتاريخ 11 - 4 - 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية.

ومن أبرز ملامح اللائحة:

تحدد اللائحة هدف البيوت الاجتماعية بتوفير رعاية قريبة من الحياة الأسرية الطبيعية لمن لا تتوافر له الرعاية الأسرية، وتقضي اللائحة بأن تعد البيوت الاجتماعية برنامجاً تأهيلياً للذكور الذين سينقلون إلى البيوت الاجتماعية المخصصة لهم.

ثامناً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي:

- تعيين المهندس محمد بن عبدالله بن إبراهيم الزميع على وظيفة (وكيل الوزارة للتخطيط والدراسات) بالمرتبة الـ 15 بوزارة الإسكان.

- تعيين محمد بن أمين بن علي غبّاني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

-تعيين المهندس علي بن سعيد بن علي الغامدي على وظيفة (وكيل الأمين المساعد للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الـ 14 بأمانة محافظة جدة.

- تعيين هذال بن علي بن محمد الفايزي على وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية.

-تعيين المهندس محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الشهري على وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للصيانة) بالمرتبة الـ 14 بوزارة النقل.
- تعيين المهندس عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالله العبدالقادر على وظيفة (مدير عام الوسائل الرقابية) بالمرتبة الـ 14 بمصلحة الجمارك العامة.
واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وديوان المراقبة العامة، عن أعوام مالية سابقة، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.
هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ليقوم بالتوجيه حيالها بما يراه.

# برعاية أمير المنطقة

# انطلاق الدورة الخامسة لفعاليات اليوم العالمي للإعاقة في الرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999535

الرياض – واس
برعاية صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، تنطلق غداً (الأربعاء) فعاليات مهرجان اليوم العالمي للإعاقة 2014م في دورته الخامسة، بمدينة الرياض.
ويتخلل حفل الافتتاح الذي يقام في فندق الماريوت تكريم المبدعين من ذوي الإعاقة وعرض لفيلم خاص بذوي الإعاقة يحمل رسائل تشجيعية وتحفيزية، وعرض فيلم خاص بذوي الإعاقة يحمل رسائل تشجيعية وتحفيزية، إضافة لعرض فيلم من إعداد وإخراج مجموعة من ذوي الإعاقة.
ويصاحب المهرجان فعاليات تقام في مركز غرناطة الاستثماري يومي الجمعة والسبت 13 و 14 صفر 1436هـ تشمل أنشطة وفقرات تثقيفية وترفيهية ومسابقات حركية وفقرات متنوعة للأطفال ذوي الاعاقة، وورشة عمل، إلى جانب أجنحة توعوية وأخرى خاصة بالجمعيات الخيرية المشاركة، منها جمعية الاطفال المعوقين وجمعية الاعاقة الحركية للكبار "حركية" وجمعية صوت متلازمة داون وجمعية كفيف وجمعية الاعاقة السمعية.
يذكر أن مهرجان اليوم العالمي للإعاقة في مضمونه يحرص على دعم المواهب من الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم مع أفراد المجتمع بوصفهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، ويؤطد العلاقة بين الجمعيات الخيرية ذات العلاقة والمهتمين والداعمين، إضافة إلى عرض آخر تطورات الأعمال الخيرية في المملكة.

# مشعل بن ماجد:أسر وأبناء السجناءأحوج إلى الرعاية لسد احتياجاتهم المعيشية

## لأول مرة إضافة 3 سيدات لعضوية مجلس الادارة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أنور السقاف - جدة

شدد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة على الاهتمام بعائلات وأسر السجناء ورعايتهم وتقديم الدعم لهم لمواجهة متطلبات الحياة اليومية، مؤكدا أن أسر السجناء هم أحوج الى الاهتمام والرعاية لسد احتياجاتهم من ايجار سكن او مستلزماتهم اليومية.

جاء ذلك خلال لقائه بأعضاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم ) بجدة أمس في مكتب سموه بالمحافظة

ونوه سموه بالعمل الدؤوب الذي تقوم به لجنة رعاية السجناء وأسرهم «تراحم» وأن عليها مسؤولية كبرى في توسيع أعمالها بما يتوافق مع حدود الأسرة التي تكون محتاجة الى هذه الرعاية.

ورحب باعضاء مجلس الإدارة الجديد للاربعة السنوات القادمة والذي شمل دخول المراة السعودية في عضوية مجلس الادارة لما للمرأة من دور مهم خاصة في هذا الجانب .

وشكر سموه الاعضاء السابقين الذين كانت لهم جهود مميزة وبصمة في العمل المجتمعي بكافة صوره وأشكاله، موضحا أن هذا الامر ليس مستغرباً على مشاركة ابناء المجتمع بقطاعيه العام والخاص في دعم هذه الاسر التي شاءات الاقدار لسبب أو آخرالدخول الى السجن

ولفت سمو الامير مشعل بن ماجد الى ان تراحم عملت ولا زالت تعمل بفعالية لخدمة هذا المجتمع واهتمامها بأسر السجناء الذي يعبر عن البعد الإستراتيجي في أعمالها لتنمية هذا المجتمع والعناية به، مشيرا الى ان هذا العمل يعتبر رائدا ومميزا ويستحق الدعم والثناء.

من جهته قال رئيس لجنة رعاية السجناء بمحافظة جدة صالح التركي: ان سمو الامير مشعل بن ماجد وجه باعداد خطة عمل وطنية للاربعة السنوات القادمة يمكن من خلالها وضه الية يمكن من خلالها دفع ايجارات المساكن لأسر السجناء المحكوم عليهم، وكذلك العناية والاهتمام باسرهم من خلال توفير فرص عمل مناسبة لأبناء وأسر السجناء.

ولفت الى ان سموه الكريم وجه ببذل كافة الجهود الممكنة من اجل خدمة هذه الاسر وتقديم كل انواع الدعم والمؤزارة ومساعدتهم ومساعدة ابناءهم في التغلب على المشاكل التي يواجهونها.

ولفت الى ان العمل المجتمعي في هذا المجال يعد واجبا دينيا ووطنيا ورسالة انسانية لابد ان يساهم فيها القطاع الخاص والعام ، معربا عن امله في ان تشهد المرحلة القادمة من اعمال اللجنة خطط وبرامج تصب في صالح السجناء والمفرج عنهم

وقالت الدكتوره لما السليمان ان دخول المراة السعودية في عضوية مجلس الادارة يعد ادراكا مهما من قبل اللجنة وان الدعم الكبير الذي يوليه سموه بالمراة السعودية يتضح في كافة اعمال محافظة جدة وبرامجها التي تتبناها في العمل المجتمعي خاصة وان المراة هنا يمكن ان تقدما عملا ليس مكملا لاعمال اللجنة وانما محور مهم من محاور الانجاز والعطاء

وأشارت إلى ان اللجنة اختارت 3 سيدات عن لما السليمان ولينا الفضل ونسرين الادريسي، وهن من السيدات اللاتي لديهن الخبرة والكفاءة في ادارة مثل هذا النوع من العمل باعتباره موحها للمرأة والاسرة والطفل. ونوهت لما السليمان بالجهود الموفقة التي يقوم بها سمو محافظ جدة من اجل العمل بروح الفريق الواحد

وقال مدير عام فرع وزارة الشوؤن الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله بن احمد ال طاوي : ان الوزارة تعمل جنبا الى جنب مع القطاع الخاص من اجل رعاية اسر السجناء من خلال تقديم كافة التسهيلات والبرامج التي تمكن اللجنة من اداء أعمالها بتميز وكفاءة مشددا على ان الدولة كانت ولا تزال تعطي اولوية لهؤلاء الاسر ومساعدتهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي للتغلب على مشكلاتهم

وتطرق احمد الحمدان الى العمل الاجتماعي الرائد الذي تقوم به لجنة «تراحم» واكتملت هذه الريادة بالشراكة الإستراتيجية مع القطاعين العام والخاص للوصول الى برامج وطنية ريادية في العمل الاجتماعي والوطني مبينا ان تراحم هي جزء من الإستراتيجية التي وضعتها محافظة جدة بتوجيه من أميرها سمو الامير مشعل بن ماجد من منطلق اهتمامها ودعم لاي عمل يخدم ابناء المحافظة.

# في اليوم العالمي .. مطالبات بأولوية التوظيف

# المعوقون .. شعارات براقة .. وحقوق ضائعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738175.htm

وفاء باداود (جدة)، نادر العنزي (تبوك)، سطام الجميعة (حائل)

دعا مهتمون في شؤون الإعاقة وأولياء أمور بإعطاء الأولوية في التوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، وانتقد البعض الاحتفال باليوم العالمي للمعوقين بأنه مجرد شعارات براقة بينما حقوق المعوقين ضائعة.

وأجمع عدد من المواطنين وأولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة أن عملية توظيفهم تسير ببطء شديد ولا ترتقي إلى ما تعلن عنه المؤسسات والشركات وما تبذله الجهات المختصة لدمج وتوظيف هذه الفئة، مؤكدين قصور وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في تأهيلهم وتوظيفهم، مشيرين إلى أن بعضهم يمتلك مواهب وقدرات ربما تضاهي الأصحاء، منوهين إلى أن توظيف ذوي الإعاقة أصبح يأتي من منطلق العطف والشفقة وليس على أساس أنهم أصحاب قدرات وكفاءات قادرة على خدمة مجتمعهم، مطالبين بوقفة صادقة من الجهات ذات العلاقة بداية من وزارة الشؤون الاجتماعية وانتهاء بوزارتي الخدمة المدنية والعمل بتدريب أبنائهم بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتأهيلهم للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وتعلم اللغات الأجنبية وتغيير نظرة المجتمع لهم على أنهم فئة تستحق فقط العطف والشفقة أكثر منها أنهم فئة لها قدرة على العطاء والإبداع والابتكار إذا ما أتيحت لها الفرصة، وذلك من خلال مراكز وأقسام التأهيل المهني ومؤسسات المجتمع المدني.

إن عدم تميز المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة العمل عن الأشخاص الأصحاء من الأخطاء الشائعة من وجهة نظر المعوق خالد الشمري، إذ لا بد أن يكون هناك تمييز لأن الشخص السليم يستطيع العمل في أي قطاع ويسهل عليه الحصول على وظيفة وليس مثل المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، داعيا إلى الاهتمام بهذه الفئة وتقديم كافة الخدمات لهم وإعطاء فرص وظيفية في وزارة العمل في الشركات والمؤسسات بما يتناسب مع إعاقتهم.

كما أن ذوي الاحتياجات الخاصة لهم وضعية يجب أن تراعى بحكم طبيعة ظروفهم كما يرى ذلك محمد الرشيدي فأحياناً يكون بعضهم غير قادر على كسب لقمة العيش بالطرق المتاحة والمتيسرة لغيرهم إذ لا بد أن ترعاهم وزارة العمل بأسهل السبل وأيسرها لضمان معيشتهم، معربا عن أمله في أن يكون للمعوقين السبق في التوظيف.

عبدالله الشلاقي الذي تجاوز إعاقته بجهود شخصية وتحد داخلي يشير إلى أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام توظيف أصحاب الإعاقة أهمها البطء والبيروقراطية والروتين.

ومشكلة عبدالله أحمد المعوق حركيا مع التوظيف أنه عمل في أكثر من شركة كحارس أمن بنظام المناوبات ويعاني من عدم وجود مرافق مهيأة ومن مشكلة المواصلات بخلاف أن نوع إعاقته لا تتماشى مع الوظيفة التي تم تعيينه عليها فيها، فضلا

عن تدني الراتب وكثرة الحسومات التي يجدها نهاية كل شهر وقد تكررت هذه المعاناة في أكثر من جهة وكأن الهدف هو الضغط على المعوق لترك العمل علما بأن المعوق يحتاج الوظيفة والراتب أكثر من غيره .
وتقول عاتكة ملا ناشطة اجتماعية في مجال التوحد إن مشاكل ذوي الإعاقة كثيرة ومتعددة منها مشكلة التوظيف فمن المؤسف أن بعض المنشآت تستغل ظروف ذوي الإعاقة بعد قرار النطاق الأحمر للسعودة من أن توظيف كل معوق يعادل أربعة موظفين، فيعمد البعض إلى تعيين المعوقين بهدف الوصول لنسبة السعودة فيعطي المعوق في البداية راتبا ضئيلا ثم يتوقف الراتب، وإذا ما تم توظيف المعوق بشكل فعلي في أي منشأة فنجده دائما في الخطوط الخلفية للعمل لتعجيز ذوي الإعاقة من ناحية ساعات العمل أو الوقت وأن يوجد في منشأة غير مهيأة لهم، ولذلك يرى أنه لابد من وجود لجنة مراقبة من وزارة العمل تتابع توظيف المعوق ووجوده على رأس العمل واستثمار قدراته بشكل فعال ووضعه في المكان الصحيح مع أخذ جميع حقوقه.
وللدكتورة مني بنقش أخصائية اجتماعية في مستشفى الملك فهد بجدة رؤية مختلفة، إذ ترى أن مشكلة توظيف ذوي الإعاقات المختلفة لا تكمن في عدم وجود وظائف حيث أصبحت متوفرة بشكل أفضل من السابق، ولكن المشكلة تكمن في تأهيل المعوق للوظيفة، فالكثير من المعوقين يفشل عمليا لأنه لم يتم تأهيله ولم يخضع لدورات ترفع من كفاءته الوظيفية، فيما أصبح كثير من المؤسسات تحرص على توظيف المعوق لأن توظيفه يعادل أربعة وبهذا ترفع نسبة السعودة.
ومن منظور الدكتورة فوزية أخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين رئيسة لجنة الأسرة العامة في نفس الجمعية، أن التوظيف الفعلي للمعوقين نادر جدا وأن قرار توظيف ذوي الإعاقة يعادل أربعة موظفين سعوديين، جعل البعض يستغل ذلك بشكل سلبي بإعطاء المعوق راتبا ضئيلا مقابل مكوثه في منزله وإن كان ذا كفاءة.
إلى ذلك يعلق مدير مكتب العمل في منطقة تبوك علي آل عامر أن هذه الفئة تحظى بعناية خاصة من الدولة ومن وزارة العمل، مشيرا إلى أن «طاقات» تساهم كثيراً في توظيفهم وفق الإمكانيات التي يمتلكونها ووفق حاجة سوق العمل لهم، مبينا أن دورهم يكمن في متابعة أعمالهم، مشيراً إلى أنه يوجد بالمنطقة مئات الموظفين من ذوي الإعاقة الذين أثبتوا تميزهم وكفاءتهم حتى أن عددا منهم تميزوا على الأشخاص الأصحاء.

# أطفال التوحد في المدينة بانتظار مركز متخصص للعلاج والتعليم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738176.htm

حسام الضفيان (المدينة المنورة)
في ظل ارتفاع حالات التوحد في المدينة المنورة بما يعادل 150 حالة سنويا، يناشد أولياء أمور مصابي التوحد بضرورة إنشاء مركز لأمراض التوحد، حيث لا وجود لمركز حكومي متخصص لتعليم هذه الفئة وعلاجها ولاسيما في ظل ارتفاع رسوم المركز الوحيد الموجود حاليا إلى 30 ألف ريال سنويا، فضلا عن عدم وجود عيادات تشخيصية متخصصة وخدمات للتدريب والتعليم والخدمات الصحية الشاملة ومراكز غذائية خاصة بهم.
يروي والد يوسف الحجيلي، معاناة ابنه البالغ من العمر 20 عاما قد تفاقمت، في ظل عدم وجود مراكز متخصصة لعلاج المصابين بالتوحد في المدينة المنورة، مؤكدا أن الشؤون الاجتماعية تتكفل بصرف إعانة شهرية له، في نفس الوقت الذي أكد له مدير فرع الشؤون الاجتماعية أنه سيتم تخصيص مركز لمرضى التوحد لخدمة ما دون الـ( 12)، لافتا إلى أنه استنفد جميع المحاولات لرعاية ابنه وإمكانية علاجه، مضيفا أنه لا يطالب بإيوائه بل العمل على علاجه من قبل أخصائيين
وعلى الرغم من صدور موافقة مجلس المنطقة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة على التوصية بإنشاء مركز متكامل للتوحد بالمدينة ومشروع إنشاء (مركز للتوحد) قبل ستة أشهر للمساهمة على تطوير وتكثيف الخدمات الشاملة التي تحتاجها فئة التوحد وأسرهم وتخفيف العبء المالي أمامهم، إلا أن فرع الوزارة لم يكشف حتى الآن عن ملامح المشروع والعمل عليه.

وفي سياق آخر، يعاني عدد من المتقدمين إلى الإعانات المالية من ذوي الإعاقات من عدم اعتماد أسمائهم حتى الآن من قبل فرع وزارة الشؤون الاجتماعية لصرف المعونات المستحقة لهم، مؤكدين أنه مضى قرابة عام على تقديمهم ولم يتم الموافقة على اعتماد أسمائهم حتى الآن، فيما أكدت مصادر «عكاظ» في فرع الوزارة أن المتقدمين على الإعانات خلال هذا العام أكثر من 1400 مستفيد لم تعتمد الوزارة صرف المعونات لهم حتى الآن.
إلى ذلك بين لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة عبدالعزيز الشنقيطي أن اعتماد الوزارة في صرف المعونات للمتقدمين من ذوي الإعاقات يتم فور صدور ميزانية العام، مؤكدا أن على المتقدمين لطلب الإعانة المالية بعد صدور ميزانية العام الماضي الانتظار حتى موعد صدور الميزانية القادمة لاعتماد صرف المعونات لهم، لافتا إلى أن اعتماد صرف المعونات يتم آليا وفقا لأرقام فتح الملفات.

# دعوة إلى خدمتهم وإيوائهم في منازل ليلية آمنة وتغليظ العقوبة على المستغلين

# أولاد الشوارع.. متسولون لا مشردين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738188.htm

مريم الصغير (الرياض)
إحصائية مقلقة كشفتها بحوث ودراسات عالمية مفادها أن أكثر من 100 مليون طفل يهيمون في الشوارع، وتصدت دول العالم بمثابرة الى مواجهة إشكالية الهائمين على وجوههم من الصغار بعدما أطلقت عليهم (أولاد الشوارع). وفي نطاقنا العربي أصدر المجلس العربي للطفولة والتنمية تقريرا عن حجم الظاهرة في العالم العربي أوضح فيه أن ما يتراوح ما بين 7 - 10 ملايين طفل عربي في الشارع. وفي دول الخليج لا توجد إحصاءات دقيقة تبين حجم الظاهرة واتجاهاتها بسبب الاختلاف علي تعريف مفهوم أطفال الشوارع، حيث يحدد البعض أطفال الشوارع بأنهم من يعيشون من الأطفال بصفة دائمة بلا روابط أسرية أو بروابط أسرية ضعيفة، بينما يذهب آخرون إلى ضم كل الأطفال العاملين في شوارع المدن إلى هذه الصفة، وأدى اختلاف المفهوم إلى اختلاف في تقدير العدد، غير أن اليونيسيف قسمت أطفال الشوارع الى ثلاث فئات: القاطنون في الشارع بصفة دائمة أو شبه دائمة بلا أسر وعلاقتهم بأسرهم الأصلية إما منقطعة أو ضعيفة وهذه غير موجودة في المملكة.
والفئة الثانية عاملون في الشارع وهم أطفال يقضون ساعات طويلة يوميا في الشارع في أعمال مختلفة، غالبا تتدرج تحت البيع المتجول والتسول وأغلبهم يعودون لقضاء الليل مع أسرهم وهذه هي الفئة المنتشرة في المملكة.
أما الفئة الثالثة فهي أسر الشوارع وهم أطفال يعيشون مع أسرهم الأصلية بالشارع، وتبعا لهذا التعريف قدرت الأمم المتحدة عدد أطفال الشوارع في العالم بنحو ١٥٠ مليون طفل.
صعوبات في الحديث
الدراسات الحديثة بينت أن الفقر وارتفاع عدد أفراد الأسر وضعف التعليم وغياب الدور المؤثر للأب في الأسرة وافتراق الأسرة بسبب الطلاق تمثل الأسباب الرئيسية لانتشار الباعة والمتسولين من الأطفال في الشوارع. وأوضحت عجز الدوائر ذات العلاقة في إيجاد حل للمشكلة رغم اتفاقهم على أهمية القضاء عليها، حيث ساهم ذلك في انتشارها بشكل كبير في الفترة الأخيرة. وكشفت الدراسة ان عددا كبيرا من هؤلاء لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات، أي في سن الدراسة، فالأطفال في مثل هذا العمر يتشربون سلوكياتهم وقيمهم من البيئة المحيطة بهم، وهو الأمر الذي يشكل خطورة على مستقبلهم إذا ما استمدوا هذه الاتجاهات والقيم من الكبار والمنحرفين مما يجعل الأطفال قنابل موقوتة تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

)عكاظ) فتحت الملف الشائك والتقت ببعض الأطفال ممن يمثلون تلك الفئة وكان من الصعب التحدث معهم بسبب خوفهم من ضبطهم، وبعد محاولات عدة تحدث بعضهم وقالوا إنهم قدموا من دولة مجاورة بغرض كسب العيش عن طريق التسول. وفي ذات المنحى تواصلت الصحيفة مع أصحاب الرأي وبعض القطاعات والوزارات، مثل الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ويقول مدير مكافحة التسول يوسف السيالي إن وزارة الشؤون الاجتماعية تشارك ضمن لجنة مشتركة من عدة جهات حكومية (وزارة الداخلية والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في مكافحة ظاهرة التسول صغارا أم كبارا، وفي حالة ضبط سعوديين بينهم تتم إحالتهم إلى فرع الوزارة لمعالجة أوضاعهم اجتماعيا واقتصاديا، فيما يتم إبعاد الأجانب الى بلدانهم.

تسول تحت الغطاء

سألنا يوسف السيالي: هل تصنف الوزارة فئة المتسولين على أنهم مشردون وتتعامل معهم من هذا المنطلق.. أم أن مكافحة التسول في مضمونها هي مكافحة التشرد؟ فأجاب: الوزارة لا تصنف المتسولين كمشردين، فالمشرد هو من لا مأوى له ويبقى في العراء لفترات طويلة والمبيت في أي مكان يختلف أحيانا تبعا للظروف .بعكس المتسول تماما. وعلى ذلك فالوزارة تتعامل مع هؤلاء الأطفال كمتسولين يتم استغلالهم من البعض وغالبا بواسطة أولياء أمورهم. ولا يخرج البيع أمام الإشارات الضوئية والمواقع العامة عن مفهوم التسول.. صحيح أنه قد يوحي للبعض بأنه عمل شريف ولكن الحقيقة أنه تسول مبطن وغطاء له على اعتقاد أن من يقوم بذلك سينجو من ملاحقة الجهات المعنية، فغالبية من يمارسون التسول والبيع عند الإشارات من الأجانب المخالفين لأنظمة الإقامة وتشكل نسبتهم قرابة 90%، والوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة والأمنية تستضيف الأطفال المقبوض عليهم لمدة ( 24) ساعة وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية والصحية لحين إنهاء إجراءاتهم وتسفيرهم.

أما السعوديون منهم فتتم دراسة حالتهم اجتماعيا وصحيا وتقدير الخدمات التي تتوافق وحالتهم، فإن كان فقيرا تتم إحالته إلى مكتب الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، وإن كان معاقا تتم استضافته في مراكز التأهيل بعد ثبوت عدم قدرة أسرته على رعايته، أما إن كان حدثا أو يتيما أو مسنا فتتم معالجة وضعه من خلال دور الرعاية الاجتماعية، سواء في مجال رعاية الأحداث أو الأيتام أو المسنين.

وعن الخطط التي أعدتها الوزارة للحد من الظاهرة قال السيالي إنها تشارك مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص في الحملات المشتركة.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني يقول لـ(عكاظ (معلقا على حالات أطفال الشوارع إن أغلبهم من غير السعوديين ويصنفون تحت مفهوم المتسولين وهم صغار تم تهريبهم من بلاد مجاورة، إذ أن هناك جهات تستغلهم في التسول وتزرعهم في أماكن عدة، كما هو حاصل عند الإشارات، ثم تأتي ذات الجهات آخر النهار وتذهب بهم الى مقر لإسكانهم للاستفادة مما يحصلون عليه من صدقات. ويضيف القحطاني أن الجمعية تسعى للتغلب على مثل هذه الحالات برغم صعوبة الأمر بسبب أن من يعمل على تهريب الأطفال من الخارج، حيث ينفذون من أماكن حدودية جبلية، كما أن مكافحة التسول تجد صعوبة في وجود الآلية المناسبة للقضاء على الظاهرة، فبمجرد القبض عليهم وترحيلهم إلى المواقع التي جاؤوا منها يعودون الى البلاد بذات الطريقة الأولى. وقال القحطاني: نحتاج الى تعاون دولي في هذا الجانب، خاصة من البلاد المصدرة، ولا بد من الالتزام من المجتمع الدولي لتنمية تلك البلاد لمساعدة أطفالها على الاستقرار في بلدانهم.

معرضون للاستغلال لا محالة

وعن دور الجمعية في المواجهة يقول القحطاني إنها تعمل على الحد من وجود مثل هؤلاء الأطفال من خلال التعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية ومن خلال إثارة الموضوع مع بعض الجهات. مشيرا إلى أن بعض الأسر تعجز عن توفير مصدر رزق لأطفالهم ومستعدة للتخلي عنهم وتركهم يمضون إلى أي مكان يجدون فيه مصدر رزق رغم صغر سنهم وعلينا مساعدة تلك الأسر مع آلية حاسمة للسيطرة على الأطفال الهائمين في الشوارع بعيدا عن الضبط والترحيل لأنهم يعودون من ذات المنافذ.

ويضيف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الإحصاءات أثبتت أن الظاهرة تكثر في المدن الكبيرة، مثل الرياض وجدة ومكة، بالإضافة الى المناطق الحدودية، وسبق ان التقينا ببعض هؤلاء الأطفال وتعرفنا على ظروفهم وتبين أنهم يعملون برضاهم دون إكراه من أحد ومع ذلك فإنهم يؤكدون مصاعب تواجه أولياء أمورهم في الإنفاق عليهم والخطورة في الأمر أن أطفال الشوارع معرضون للاستغلال لا محالة.

الباحث الاجتماعي خالد الدوس المتخصص في القضايا الأسرية والاجتماعية يرى أن ظاهرة أطفال الشوارع اجتماعية عالمية تعاني من تداعياتها معظم المجتمعات البشرية، أساسها انخفاض المستوى الاقتصادي والفقر والمشاكل المجتمعية .. كالطلاق والعنف المنزلي وزيادة الإنجاب في الأسر الفقيرة والتهميش الاجتماعي والهجرة والأب الذي لا يستطيع القيام بمسؤولياته تجاه أسرته فيهرب من إعالتهم وإعاشتهم ويترك أبناءه للشارع وقد تتلقفهم أيدي المنحرفين والمجرمين ليستغلوا

طاقتهم ويدفعونهم إلى ارتكاب الجرائم والأفعال المشينة. وأضاف أن أطفال الشوارع في المفهوم الاجتماعي هم الأطفال من الذكور والإناث المقيمين في الشارع بصورة دائمة أو شبه دائمة ويعتمدون على حياة الشارع دون حماية أو رقابة ويفتقدون إلى الاستقرار العاطفي والنفسي والأسري والاجتماعي وتصنف المشكلة أنها من المشكلات التي يتزايد وجودها وظهورها نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي للمجتمعات الإنسانية مما كان له الأثر العكسي على النسيج الأسري وتماسكه.

الباحث الدوس يضيف أن غالبهم وافدون ومعرضون للاستغلال من عصابات والملاحظ في مجتمعنا تواجدهم كباعة أو متسولين عند إشارات المرور، ويرجح ان هناك جهات تعمل على تشغيلهم أو استغلالهم في أمور مجهولة، وهو امر خطير للغاية إذا اتسعت دائرتها المظلمة.. مشددا على أن هذه العصابات الوافدة تتخذ من الأطفال أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة سواء باستخدامهم كأدوات مساعدة للتسول أو الترويج أو الاستغلال الجنسي وغالبا ما يعمل هؤلاء الأطفال في مجالات السرقة والدعارة والتسول وممارسة الأعمال الهامشية كالبيع في الطرقات ويمكن للمروجين استغلالهم في الترويج والتسويق.

هيئة وطنية للمكافحة

من المشكلات التي يتعرض لها أطفال الشوارع طبقا للباحث الدوس مشكلات اجتماعية، من أبرزها: تفشي الجهل والأمية والتخلف الفكري وارتفاع نسبة العاطلين بين البالغين، وهناك أيضا مشكلات نفسية يتعرض لها أطفال الشوارع ومنها سوء التكيف النفسي والانحراف الأخلاقي، حيث إن الطفل في مثل هذه السن لا يعد مهيأ نفسيا وجسميا لمزاولة أي عمل أيا كان حلالا أو حراما، الأمر الذي ربما يصاحب عدم اكتمال النمو العام للجسم الى جانب أزمات وانفعالات ومتغيرات نفسية كبرى تتحول مع تراكماتها إلى إحباطات وجدانية وانحرافات سلوكية خطيرة تؤثر على مستقبل وحياة أطفال الشوارع.

وعن الحلول الممكنة للحد من الظاهرة يقترح الباحث الدوس وضع استراتيجية واعية تضمن القضاء على هذه الآفة المجتمعية الوافدة، وضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة التسول، خاصة أن ظاهرة (تسول الأطفال) تعتبرمن الظواهر الاجتماعية المرفوضة في كل المجتمعات وقد أخذت - مع الأسف - في التزايد، ومن الحلول الناجعة دراسة وفهم مشكلة أطفال الشوارع بمختلف مظاهرها وأبعادها دراسة علمية رصينة وإيجاد الحلول الممكنة لضبط توازن الآفة الاجتماعية ومثالبها ..كونها نتاجا لظروف اجتماعية واقتصادية وأخيرا تغليظ العقوبة على مستغلي الأطفال في الأعمال الإجرامية ومن يقوم بالتعدي عليهم بدنيا ونفسيا لإجبارهم على التسول والكسب غير المشروعa.

إنشاء نظام

رصد اجتماعي

للتصدي لهذه الظاهرة

مقترحات وتوصيات قدمها الدكتور المأمون السر كرار أستاذ الدراسات الاجتماعية، منها إنشاء نظام للرصد الاجتماعي للأطفال المعرضين لهذه الظاهرة والتدخل المبكر لحمايتهم وأسرهم من كافة أشكال العنف والاستغلال والتوعية بأهمية التصدي لهذه المشكلة في مرحلة مبكرة وعدم اعتبار هؤلاء الأطفال مجرمين بل ضحايا يستحقون الرعاية والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في مجال التواصل الاجتماعي في التوعية والدفاع عن الأطفال المشردين طبقا لمواثيق حقوق الطفل، ودعم الأسر والمجتمعات الفقيرة من خلال الوسائل المجتمعية المختلفة وإنشاء مراكز تأهيلية تعمل على توفير بيئة معزولة عن الشوارع تركز فيها النشاطات على مساعدة الأطفال، وإعادة تأهيلهم خصوصا المدمنين أوالذين تعرضوا لانتهاكات جنسية وجسدية، والعمل على إسكان الأطفال في بيئة صحية توفرها تلك المراكز وإعداد برامج للرعاية في الشوارع تعمل على التخفيف من جوانب الحياة السيئة في الشارع من خلال تقديم الخدمة لأطفال الشوارع، ويمكن ذلك من خلال برامج تغذية وخدمات صحية ومساعدات قانونية وبرامج للإيواء الليلي وبرامج لتغيير اتجاهات الأطفال وتبديل النظرة لأنفسهم لأنهم أقلية مستضعفة تحتاج إلى تغيير واقعهم وأفكارهم.

معرّضون للاغتصاب

والاستغلال في انحرافات

الدكتور المأمون السر كرار الأستاذ في كلية الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود تناول الأمر باعتبار أولاد الشوارع من الفئات المحرومة نسبة لانخفاض مستوى الرعاية المادية والمعنوية التي يحصلون عليها سواء من الأسرة أم المجتمع، أو من يعجز آباؤهم عن رعايتهم بشكل عادي، أو الذين يشكل آباؤهم خطرا عليهم، ويعني هذا أن الطفل قد يكون محروما مع وجوده في أسرة غير قادرة على رعايته، أو فهم أو إشباع حاجاته، أو متطلبات نموه، والحرمان قد يكون كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا، أو بسيطا أو معقدا، ومتى كان الحرمان غير شامل الرعاية في جميع النواحي الجسمية، والصحية والاجتماعية،النفسية، والتربوية، والأخلاقية وغيرها، فان ذلك يكون له الأثر السيئ والبالغ الخطورة على حياة الطفل والذي يعرضه للتشرد في الشوارع. وأضاف كرار، أن ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية يقتضي وضعها في سياق الأبعاد

المؤثر عليها من اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وساهمت العديد من العوامل في تضخم المشكلة، ولعل من أبرزها العامل الاقتصادي ما يجعل الوالدين يدفعون أبناءهم إلى ممارسة التسول أو التجارة في بعض السلع الهامشية لمساعدتهم، وأحيانا أخرى يتعرض الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع فيتعرضون إلى مختلف أساليب العنف والانحراف.
وعن المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع قال كرار يتعرض الطفل إلى العديد من المشكلات والسلبيات التي تنعكس بالتالي على المجتمع بأسره ومنها التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم، وراثة الفقر أو المكانة المهنية المتدنية، الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية، الاستغلال الجنسي، مخاطر الطريق، بالإضافة الى الاستغلال من قبل المنحرفين، وتجار المخدرات، والانضمام لعصابات التهريب والتعرض للاغتصاب.

# 27 ألف متقاعد مهددون بإيقاف المعاش

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738159.htm

نواف عافت (الرياض)
كشفت المؤسسة العامة للتقاعد عن وجود حوالي 27 ألف متقاعد مهددين بإيقاف صرف معاشاتهم ما لم يبادروا إلى تصحيح أوضاعهم.
وأوضحت أن الـ 27 ألف متقاعد، لاتزال المهنة لديهم في الأحوال المدنية موظف حكومي أو عسكري مما يعني احتمال الصرف المزدوج، ملوحة بإيقاف صرف المعاش حسب النظام لمن لم يعدل المهنة اعتبارا من شهر صفر الحالي.
وأهابت المؤسسة بجميع المتقاعدين سرعة التعديل حتى لا يتعرض المعاش للإيقاف، مشيرة إلى تجاوب أكثر من 90 ألف متقاعد بتصحيح أوضاعهم عبر بوابتها الإلكترونية (www.pension.gov.sa) من خلال خدمة «التحقق من المهنة» والتي تتيح للمتقاعد الاستعلام عن مسمى المهنة المسجل في الأحوال المدنية سواء كان موظفا حكوميا أو متقاعدا، وذلك عن طريق إدخال رقم السجل المدني.
وبجانب البوابة الإلكترونية يستطيع المتقاعد التحقق من المهنة عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة عن طريق إرسال رسالة إلى الرقم (77999) لمشتركي الاتصالات السعودية، أو الرقم (618056) لمشتركي موبايلي، أو الرقم (712726) لمشتركي زين، ويكون نص الرسالة رقم 4 يليه رمز (*) يليه رقم السجل المدني للمتقاعد.
كما يمكنه الحصول على هذه الخدمة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني للمؤسسة 8001248999

# ورشة لمناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738300.htm

عبدالله القرني (الرياض)
نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا ورشة عمل توعوية للتصدي لمظاهر العنف ضد المرأة، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف تجاه المرأة، وذلك بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض.
واشتملت الورشة على عدد من أوراق العمل، منها ورقة حول جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في الحماية الاجتماعية، قدمها مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بالوزارة الدكتور محمد الحربي.

وقدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ورقة تطرق فيها لنظام الحماية الاجتماعية ولائحته التنفيذية.
وقدم استشاري طب نفس الأطفال والمراهقين والعلاج الزوجي والعائلي رئيس قسم الصحة النفسية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض الدكتور عمر المديفر، ورقة عن بعض الإحصائيات عن العنف الأسري في معظم الدول وبعض الدراسات التي أجريت عن حالات العنف ضد المرأة.
وطرحت المستشارة الأسرية وكيلة الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية التربية بجامعة المجمعة الدكتورة نورة الصويان ورقة عن الآثار الاجتماعية للعنف ضد المرأة والطفل.
من جهة أخرى يطلق قسم التدريب والتطوير في برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، دورة تدريبية للإخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال الحماية الاجتماعية خلال الفترة من غرة ربيع الأول المقبل.

# الفتاة محرومة من الزواج وجميع حقوقها وتواجه صعوبة في مراجعة المستشفيات

# قصة مؤثرة.. مواطن يرفع برقية لإضافة ابنته لتزويجها ويتوفى في اليوم التالي بعفيف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/ALrgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
شهدت محافظة عفيف غرب العاصمة الرياض، قصة مؤثرة بدأت أحداثها العام الماضي، ولا زالت عائلة سعودية تعيش تبعاتها حتى الآن، وذلك بعدما رفع رب أسرة سعودية، برقية لوزير الداخلية يطلب فيها إضافة ابنته البالغة من العمر 22 عاماً، لتزويجها من شاب تقدم لها، إلا أن والدها توفي في اليوم التالي من رفع الطلب.
وبدأت تفاصيل القصة المؤثرة في يوم الثلاثاء الموافق 5-3- 1435هـ، عندما ناشد رب أسرة سعودية في برقية هاتفية وزير الداخلية بإضافة ابنته وهو على سرير المرض، وفي صباح اليوم التالي، وربما قبل وصول برقيته لوجهتها، وافته المنية، وبهذا شاء الله أن يتوقف طلبه ذلك، بتوقف قلبه عن النبض.
الابنة المكلومة لم تشتكِ لأحدٍ حالها بعد رحيل أبيها، الذي لا يعلم شيئاً عن مصير ابنته، وهي لم تكن تعلم بتلك البرقية أيضاً، إلا أن أحد أقاربها حضر مؤخراً لها، حاملاً معه صورة من البرقية.
وعلى الرغم من أن الفتاة مولودة في مستشفى حكومي ومسجّلة في سجلاته ولديها تبليغ ولادة رسمي مرفق بالمعاملة، ولوالدتها ملف طبي يحتوي على جميع الأوراق التي تثبت ولادتها، وسداد والدها غرامة تأخير الإضافة، وإنهاء جميع إجراءات الإضافة، إلا أن كل ذلك لم يشفع لها بشيء، فما زالت معاملتها في ذهابٍ وعودة بين دوائر الأحوال المدنية دون نتيجة.
ومن واقع برقية الأب المتوفى يتضح حجم المعاناة والحرمان اللذين تعرضت لهما الفتاة؛ حيث إنها حرمت من جميع حقوقها في التعليم والصحة والزواج وغيرها؛ بسبب عدم استخراج سجل مدني لها، وتعيش ظروفاً نفسية واجتماعية صعبة مع والدتها المريضة.
وناشدت الفتاة الجهات المسؤولة بوضع حل عاجل لمشكلتها باستخراج سجل مدني لها.
"سبق" تحتفظ بالمستندات والوثائق الخاصة بحالة الفتاة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# مصادر لـ"الاقتصادية" : شركات شرعت في التوظيف وأدرجت العاملين في "التأمينات"

# بدء مشروع "العمل عن بُعد" تجريبيا .. والإطلاق الرسمي يناير المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/02/article_911207.html

بدر القحطاني من الرياض

قالت مصادر مطلعة لـ"الاقتصادية"، إن وزارة العمل شرعت في تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل تجريبي حتى ينتهي شهر ديسمبر الجاري، تمهيدا لقرار وزاري يحدد الشروط والضوابط والمميزات لهذا النمط من العمل وذلك بإعلان البرنامج الذي تعول عليه الوزارة، لـ"حض السعوديات على العمل"، وإتاحة مزيد من الفرص لذوي الإعاقة بشكل رسمي في يناير المقبل .

وأشارت المصادر إلى بدء شباب وفتيات في العمل عن بعد مع شركات سجلتهم بدورها في التأمينات الاجتماعية، وهو ما يعطي إشارة إلى خضوع البرنامج إلى مراحله النهائية، طبقا للمصادر .

وسترصد الوزارة من خلال هذه التجربة جملة أمور فنية وتطبيقية لمدى نجاعة النظام الذي أعلنت عنه مسبقا، وذلك للقضاء على التوظيف الوهمي وتوفير مرونة في أماكن العمل من خلال المنزل أو مراكز العمل عن بعد، الذي ناقشت الرأي العام حول أنظمته عبر بوابتها الاستشارية على الإنترنت "معا ."

وأكدت المصادر التي فضلت حجب هويتها أن الوزارة لن تبدأ في تطبيق البرنامج إلا بعد التجربة، حتى تضمن سير البرنامج بعد إعلانه، لافتة إلى شروع شابات وشباب في ممارسة العمل عن بعد .

وتشرح لائحة العمل عن بعد التي نشرتها وزارة العمل في بوابة "معا" أنه "بشكل عام عمل محدد الوصف يؤديه عامل مستوفي الشروط من مكان بعيد عن مكان العمل الاعتيادي لأداء الواجبات الوظيفية, وهذا المكان ممكن أن يكون منزلا أو مركزاً للعمل عن بعد ."

وتشدد الوزارة على أن "يقصر احتساب العاملين عن بعد في آلية العمل عن بعد كالأشخاص ذوي الإعاقة – رجال أو نساء -أو من ذوي الأمراض المزمنة مع مراعاة ما تضمنته فقرات هذا القرار ." "نطاقات" للمرأة السعودية وللفئات الأخرى التي تناسبهم

ويتم حساب الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن بعد بأربعة عمال سعوديين عند حساب نسب توطين الوظائف، على ألا يقل الأجر الشهري عن 3000 ريال وأن يكون مسجلا في التأمينات الاجتماعية ولا تعمل في كيان آخر، أما إذا زادت نسبة ذوي الإعاقة في المنشأة أو الكيان على 10 في المائة من عدد السعوديين في الكيان الواحد، فإنه سيجري احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأي عامل سعودي آخر، وفقا للائحة. كما يشترط لاحتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة) في برنامج "نطاقات" ألا يقل عمرها عن الـ 18 سنة ولا يزيد على 50 سنة، وأن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية، وأن يقدم صاحب العمل شهادة مصرفية تثبت تسلم العاملة لأجورها فترة عملها لديه .

ومن مميزات توظيف النساء عن بعد ممن يكن مقر سكنهن في مدينة أو محافظة بعيدة من مقر المنشأة، أن تحسب ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة (بـ 1.25، بمعنى احتساب كل أربع عاملات بخمس عاملات .

وبحسب اللائحة، "ينظم العلاقة التعاقدية للعامل عن بعد عقد عمل مكتوب يوثق أن العمل يتم "عن بعد "وكل الحقوق والبدلات بما في ذلك التأمين الطبي, إضافة إلى أي حقوق أخرى منصوص عليها في نظام العمل أو اللوائح والأنظمة التبعة في المنشأة ."

وكان الدكتور فهد التخيفي وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة صرح في أكتوبر الماضي لـ"الاقتصادية" بأن الوزارة طورت آليات تقنية للمراقبة بالتعاون مع شركة "تكامل"؛ لتتمكن الشركات والعاملات من استخدامها، وآليات لدعم التوظيف والتدريب بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

# سوء معاملة النساء والأطفال!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

## د. سلطان عبد العزيز العنقري

**إن سوء معاملة النساء والأطفال يجب أن ينتهي، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود قوانين رادعة تحمي النساء والأطفال من تسلط الأزواج، فالذي يحفظ حقوق الجميع؛ تلك القوانين التي لا تُفرِّق بين قوي وضعيف وغني وفقير**

ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات بدون استثناء، ولكن تبرز هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمعات النامية ودول العالم الثالث، في ظل ضعف القوانين أو غيابها بالكامل، التي تردع وتوقف كل إنسان مُعنِّف عند حدّه؟!

الإساءة للنساء اتخذت -في عصرنا الحاضر- أشكالاً متعددة تجاوزت الأنماط المتعارف عليها عالميًّا وهي: الإيذاء اللفظي (النفسي)، والإيذاء البدني، والإيذاء الجنسي إلى أشكال أخرى أكثر خطورة ووحشية، تمثلت بهضم حقوقهن، والاستيلاء على أموالهنّ ومدخراتهنّ ومعاشاتهنّ، بل يضغط بعض الأزواج على زوجته لأخذ قرض من البنك ليتصرّف فيه كيفما يشاء، ويجعل زوجته مدينة للبنك تسدد أقساط القرض التي لم تستفد منه، ويكافئها زوجها في النهاية بالطلاق، والزواج من غيرها، ليفعل الشيء نفسه بالزوجة الثانية؟! فالمبتز يظل مبتزًا، في ظل -كما أسلفنا- ضعف أو غياب القوانين التي توقف هؤلاء الأزواج المبتزين عند حدهم!

حقوق النساء يجب أن تُحفظ في ظل دين إسلامي حفظ للمرأة حقوقها.. ففي الغرب، وتحديدًا في فرنسا، التي يُطبَّق فيها (قانون الأحوال الشخصية) وهي قوانين إسلامية على المذهب المالكي؟! تُطبَّق تلك القوانين الإسلامية وتردع كل من تسوّل له نفسه إيذاء زوجته أو أطفاله، ولقد صدق الإمام محمد عبده -رحمه الله- حين قال (وجدت في أوروبا إسلامًا بدون مسلمين، وفي بلاد الإسلام وجدت مسلمين بلا إسلام).

إلى يومنا هذا، لم يحدث تأصيل وتقنين لبعض أحكام الشريعة الإسلامية لإخراجها على شكل قوانين مكتوبة يستفيد منها الناس. فغياب القوانين المكتوبة هي السبب الرئيس في معاملة النساء كسقط متاع في المنازل من قِبل أزواجهن أو أولياء أمورهن.

المرأة تظل الأم التي أنجبتنا، وتعبت علينا، وتظل الأخت والبنت، والخالة والعمة والجدة، يجب أن يكون لهن احترام وتقدير. بدون النساء نحن معشر الرجال ليس لنا قيمة على الإطلاق، فوراء كل رجل عظيم امرأة كما يُقال. معظم المشكلات النفسية التي تعاني منها المرأة هي بسبب تسلط بعض الرجال سواء كان زوجًا أو ولي أمر.

في أمريكا لاعبو كرة قدم ومشاهير طُردوا من وظائفهم بسبب تعنيفهم للمرأة وللطفل، ومازالوا إلى الآن يُحاكمون.

القوانين يجب أن تكون رادعة، والعقوبات يجب أن تكون مغلظة.

أمّا الإساءة للأطفال فيأخذ أشكالاً يتخطى الأشكال المتعارف عليها وهي الإيذاء اللفظي (النفسي) والإيذاء البدني والإيذاء الجنسي والإهمال والحرمان العاطفي إلى أشكال أخرى أكثر خطورة؛ كخطفهم من قبل آبائهم واستخدامهم كورقة ضغط



---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

يلعب بها المعنف ضد زوجته لابتزازها وتحطيمها نفسيًّا. فالأطفال أبرياء لا ذنب لهم، يقعون دائماً ضحايا لهذا العنف بين الزوجين، ويتم الانتقام منهم نكاية بأمهم، التي تعترض على الظلم الواقع عليها من قبل زوجها. تحطمت بيوت وانهارت بسبب تسلط بعض الرجال على النساء والأطفال.

الزواج رباط مقدس، وهو شراكة بين اثنين، وليس رباط مزيف يمتلك فيها الرجل المرأة ويفعل بها ما يشاء. هناك رجال أفاضل يعاملون النساء بكل أدب واحترام، وليس فحسب يحافظون على حقوقهن، بل ويدافعون عنهن، والبعض الآخر ذئاب مفترسة يتزوجون النساء طمعًا في أموالهن.

إن سوء معاملة النساء والأطفال يجب أن ينتهي، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود قوانين رادعة تحمي النساء والأطفال من تسلط الأزواج، فالذي يحفظ حقوق الجميع؛ تلك القوانين التي لا تُفرِّق بين قوي وضعيف وغني وفقير، فالجميع تحت القانون.

تقنين أحكام الشريعة وتأصيلها ووضعها على شكل قوانين مكتوبة هي مطلب ملحٌّ بل ضرورة لحماية أفراد المجتمع خاصة النساء والأطفال، وهذا ما نرجوه وننتظره من الجهات المعنية لكي تسن لنا قوانين تحمينا وتحمي مجتمعنا من عبث العابثين الذين لا يخافون الله في نسائهم وأطفالهم.

# أنظمة ولوائح الخدمة المدنية "بلا رقابة"!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24101

## سطام المقرن

**وضع نظام الخدمة المدنية الشروط والمعايير للتعيين، وأعطى استقلالية شبه تامة وصلاحيات واسعة للجهات الحكومية في اختيار الموظفين، ولكنه في الوقت نفسه، غفل عن الرقابة على هذه الصلاحيات**

تعد وزارة الخدمة المدنية، جهة رقابية تقوم وفقا لاختصاصاتها بمراقبة تنفيذ أنظمة الخدمة المدنية واللوائح والقرارات المتعلقة بها، وعلى هذا الأساس، فإن الوزارة تتولى الإشراف على شؤون الخدمة المدنية في الوزارات والمصالح الحكومية، إضافة إلى فحص تظلمات الموظفين المحالة إليها من الجهات المختصة.

وهنا يثور تساؤل عن كيفية وأنواع الرقابة التي تقوم بها وزارة الخدمة المدنية في هذا المجال، فعدد من الموظفين يلاحظون أن الوزارة "تتحاشى جهلا أو عمدا الولوج في قضياهم الجوهرية الشائكة ومشكلاتهم الأزلية المعلقة" إلى درجة أن "ديوان المظالم" بدأ ينظر في قضايا صغيرة جدا تتعلق بقرارات إدارية بسيطة، مثل الإجازات الاضطرارية والمرضية للموظفين، فكيف بالقضايا الكبرى الأخرى التي تهم الموظفين.. فأين رقابة وزارة الخدمة المدنية على تطبيق الأنظمة واللوائح في الجهات الحكومية؟ من المعلوم أن الدعاوى القضائية المتعلقة بأنظمة الخدمة المدنية تتطلب في البداية التظلم لدى وزارة الخدمة المدنية قبل التوجه بالدعوى إلى ديوان المظالم، وعلى الوزارة النظر والبت في هذا التظلم خلال فترة زمنية معينة، إما بالقبول أو الرفض، وعليه تقوم الوزارة بمخاطبة الجهة الحكومية المدعى عليها، وكثيرا ما تتأخر هذه الجهات في الرد على الوزارة، وبالتالي التأخر في البت في القضية أو ينتهي الحال إلى رفضها.. فكيف تفسر الوزارة الأحكام القضائية التي تكون في صالح الموظفين؟

من خلال الاطلاع على نظام الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وكذلك اللوائح الأخرى المنبثقة منها، نجد أنها تنظم حقوق وواجبات موظفي الدولة، وتتضمن القواعد المتعلقة بالوظيفة الحكومية، كتصنيف الوظائف، وشغلها وأوضاع الموظفين من تعيين وترقية، وتدريب وابتعاث ورواتب وبدلات وإجازات ونحو ذلك.

إضافة إلى ما سبق، لا نجد في النظام واللوائح أية إشارة إلى كيفية ونوعية رقابة وزارة الخدمة المدنية على تطبيق تلك القواعد التنظيمية في الجهات الحكومية، فعلى سبيل المثال التعيين والالتحاق بالوظيفة الحكومية، فقد حددت الأنظمة والتعليمات شروطا محددة تستند على مبدأ "الجدارة في إشغال الوظائف العامة" والعمل بمبدأ "المساواة في التعيين على هذه الوظائف".

وقد أعطى النظام للجهة الحكومية صلاحية التعيين في الوظائف العامة بسلطة تقديرية لا معقب لها طالما خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة، ووزارة الخدمة المدنية ليست ملزمة بحسب النظام، بإيجاد المرشح للتعيين، وإنما يتم التعيين طبقا لاحتياجات الجهات الحكومية والوظائف الشاغرة في ميزانياتها. وبناء على ما سبق، يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بالأسلوب والوسيلة اللذين ترى الجهة الحكومية أنهما مناسبان، وتشكل لجنة في الجهة بقرار من الوزير أو الرئيس المختص، مهمتها اختيار المرشحين ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية.

وعلى الرغم من وجود الشروط السابقة في التوظيف، نجد في الواقع العملي انتشار الواسطة والمحسوبية في عملية التعيين في بعض الجهات الحكومية، وذلك من خلال وجود مسؤول نافذ يترأس لجنة التوظيف، التي ربما يكون أعضاؤها غير متخصصين في الموضوع أصلا، فيستطيع هذا المسؤول القفز على الأنظمة والتعليمات من دون محاسبة أو مساءلة. فيظن المتسابق على الوظيفة أن تخصصه ومؤهلاته وخبراته ستدعم ركائزه في الاختيار، فتكون النتيجة عدم نجاحه في الحصول على الوظيفة، ويحصل غيره عليها ممن لم يكن له مؤهل أو خبرة في هذا المجال، فيتقدم بشكوى إلى الجهة، التي تؤكد على نظامية الإجراءات المتبعة وأنها لا تأخذ بالتصنيف الوظيفي القاطع المانع فيتم رفض الشكوى!

لقد وضع نظام الخدمة المدنية الشروط والمعايير للتعيين، وأعطى استقلالية شبه تامة وصلاحيات ومرونة واسعة للجهات الحكومية في اختيار الموظفين، وفي الوقت نفسه، تم إغفال الرقابة على هذه الصلاحيات، وهذا ما ينطبق على اللوائح والتعليمات الأخرى.

لنأخذ على سبيل المثال موضوع "الترقية" في الجهات الحكومية، التي تعد إحدى طرق شغل الوظيفة العامة، وأحد الحوافز التشجيعية للموظف، ولكنها في بعض الجهات الحكومية تعد وسيلة للنيل من كرامة الموظف ومحاولة استغلاله وإخضاعه إلى الرغبات الشخصية للرئيس الإداري أو المدير، على الرغم من وجود لائحة خاصة بالترقيات صادرة عن وزارة الخدمة المدنية!

فقد يرفض بعض المرؤوسين الأوامر التي تأتي مخالفة للأنظمة واللوائح، فتثور ثائرة الرئيس الإداري، ويعد هذا تعديا شخصيا على مكانته الوظيفية ومنصبه، فتكون ردة الفعل عنيفة لديه تجاه أي من هذه المواقف، فيحاول قدر الإمكان عرقلة "الترقية" لأولئك الذين رفضوا الالتزام بمفهوم "عبدالمأمور" وبمباركة وزارة الخدمة المدنية لمثل هذه الممارسات!

فوفقا للفقرة "هـ" من المادة الأولى من لائحة الترقيات، التي تنص على أنه: "لا يجوز النظر في ترقية الموظف إذا كان مكفوف اليد أو محالا للمحاكمة أو يجري التحقيق معه في أمور ذات علاقة بالوظيفة العامة أو مخلة بالشرف أو الأمانة"، تقوم بعض الجهات الحكومية بإحالة الموظف المراد التنكيل به إلى التحقيق الإداري لأي سبب كان بهدف عرقلة ترقيته، مع أن نص المادة السابقة تتعلق بكف اليد والإيقاف الاحتياطي بمناسبة ما يجري معه من تحقيق وليس لمجرد التحقيق الإداري العادي داخل الجهة، فيصبح الموظف ضحية تفسير تعسفي للنظام في ظل صمت وزارة الخدمة المدنية وغياب الرقابة! هناك مخالفات عدة للوائح الخدمة المدنية "تفويض الصلاحيات، النقل، التكليف، الإجازات، تقويم الأداء الوظيفي.. إلخ"، وتمارس هذه المخالفات في بعض الجهات الحكومية بتحد صارخ دون أدنى مسؤولية، وعلى المتضرر من الموظفين اللجوء إلى القضاء، وذلك في ظل غياب رقابة وزارة الخدمة المدنية.

الموظفون لا يهمهم كثرة الأنظمة واللوائح والتعليمات، دون وجود ضمانات لتطبيقها على أرض الواقع، وذلك من خلال وجود رقابة فعالة من قبل وزارة الخدمة تلتمس احتياجات الموظفين وتحقق طموحاتهم.. فهل يتم النظر في هذا الموضوع قبل أن تتحول الجهات الحكومية إلى منازل خاصة لبعض المتنفذين؟

# كاريكاتير

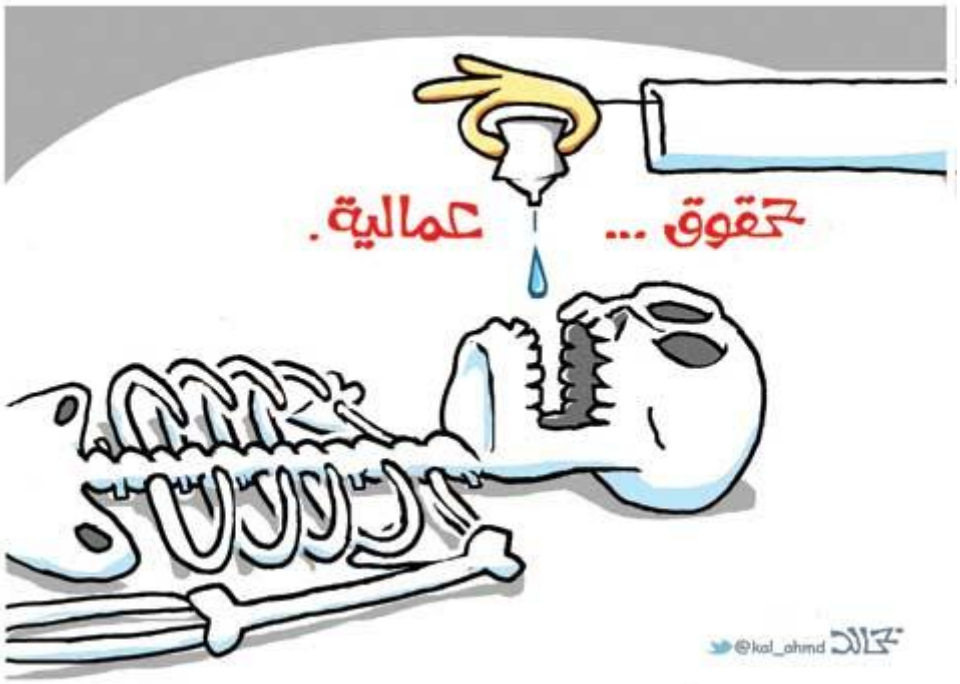


المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5847

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Cartoon201412026107.htm